البحوث
والدراســـات

الإدارة فى أسواق القاهرة العثمانية
(٩٢٣-١٢١٣هـ/١٥١٧-١٥٧٩م)

أ/دعاء سيد حسين محمد
معيدة بقسم التاريخ
كلية التربية – جامعة عين شمس

الإدارة فى أسواق القاهرة العثمانية (٩٢٣ - ١٢١٣هـ/١٥١٧ - ١٥٧٩م)

أ/دعاء سيد حسين محمد

مقدمة:

استلزم وجود الأسواق وتسهيل حركة البيع والشراء فى القاهرة العثمانية وجود موظفين يستطيعون إدارة هذه الأسواق، وقد انقسمت الوظائف التى قام بها موظفو الأسواق إلى وظائف رئيسة ووظائف معاونة.

يأتى على رأس الوظائف الرئيسة "القضاة" الذين يقومون بوضع القوانين التى تضبط المعاملات التجارية لأهل السوق، ومن بعدهم "المحتسب" الذى راقب كل من يعمل فى السوق والمكاييل والموازيين وردع المخالفين عن تجاوزاتهم، كما وجدت الشرطة ممثلة فى وظيفة "أغا الانكشارية" والذى يفقد الأمن فى الأسواق والمنشآت التجارية، فى الوقت الذى اهتم "شاه بندر التجار" بشئون الأسواق، وفض المنازعات بين كبار تجارها بعضهم البعض، بينما اهتم "شيخ السوق" بفض المنازعات بين التجار والمتسببين وصغار الحرف التجارية، وساعده فى ذلك "نقيبه"، وكان هناك من سجل كل ما يجرى فى الأسواق من معاملات تجارية وهو "الكاتب".

أما الوظائف المعاونة أوالمساعدة، فتمثلت فى وجود طوائف الحرف التجارية لتكون عاملاً مساعدًا فى إتمام العملية التجارية، فقد وجد "الدلال" و"السمسار" للترويج للبضاعة والتقريب بين المشترى والبائع، كذلك وُجد عدد من "القبانية" و"الكيالين" و"العتالين"، كما تطلب إجراء المعاملات التجارية بين التجار، وخاصة الأجانب، وجود "مترجمين" للترجمة بين الطرفين، ووجود "صرافين" لصرف العملات المختلفة وتبديلها، وبانتهاء اليوم يأتى دور "البوابين" لحراسة الأسواق والمنشآت التجارية، ويظهر دور"القنديلجية" الذين يُنيرون الأسواق، ويتصدون لعمليات الحرائق فيها، سواء بالنهار أثناء عمل الأسواق أو بعد إغلاقها ليلاً.

أولاً: الوظائف الرئيسة:

القاضى وأعوانه

كانت وظيفة قاضى العسكرمن الوظائف الرئيسة فى الأسواق نظرًا لاعتماد أهل السوق عليه وعلى أحكامه الشرعية، وقد وجد هذا المنصب فى مصر إبان الحكم العثمانى عندما أقدم السلطان سليمان القانونى (٩٢٦ -٩٧٤ هـ/ ١٥٢٠-١٥٦٦م) على إلغاء مناصب القضاة الأربعة وأحل محلهم منصب قاضى العسكر[١].

عاون قاضى العسكر نائب من كل مذهب، وعمل مع كل نائب شاهدان، وإذا كان قاضى العسكر عينته الإدارة فى إستانبول فى محكمة الباب العالى، فإنه كان مسئولاً عن تعيين نواب له فى المحاكم الشرعية المختلفة فى القاهرة[٢]. فكان لكل محكمة أربعة نواب للمذاهب الفقهية الأربعة: الحنفى، والحنبلى، والشافعى، والمالكى، يسودهم القاضى الحنفى لشيوع مذهبه فى مصر إبان الحكم العثمانى[٣].

تؤكد الوثائق مزاولة القاضى لمهامه القضائية فى أكثر من محكمة، ففى عام ١٠٧٨هـ/ ١٦٦٨م عُين القاضى شمس الدين محمد البحيرى قاضيًاً ملكيًاً فى محكمة مصر القديمة مع بقائه فى محكمة جامع الصالح أيضًا[٤]، وفى عام ١١٧٨هـ / ١٧٦٤م تولى مولانا عارف منلا زاده أفندى نائبًا حنفيًّا فى محكمة الصالحية النجمية ومحكمة جامع الصالح فى باب زويلة ومحكمة باب الجامع القوصونى ومحكمة قناطر السباع[٥].

قام القاضى بالعديد من المهام التى تخدم أهل السوق، فأصدر أوامره بالتعيينات المختلفة للعاملين على رعاية الأسواق والمنشآت التجارية وإدارة شئونها، كما أشرف بنفسه على الصفقات التجارية الكبيرة، بالإضافة إلى إشرافه على تأجير الأسواق والمنشآت التجارية والأوقاف المستخدمة فى النشاط الاقتصادى، كذلك وقع على كاهله الحكم فى المنازعات التى تقع بين التجار والمشترين[٦]، كما تصدى للمحتسب وأعوانه والصوباشى وأعوانه إذا اشتكى

منهم فرد من أهل السوق. ففى عام ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م تصدى القاضى للصوباشى الأمير محمود زعيم مصر القديمة[٧]، حيث أهمل الصوباشى عمله إلى أن تعدى اللصوص على حوانيت سوق دار النحاس وسرقوا ما فيها من البضائع والنقود، وقد حكم القاضى بأن يتحمل الصوباشى قيمة المسروقات باعتباره المسئول عن الحادث[٨]، وتصدى القاضى للمشكلات والاعتداءات والجرائم التى حدثت فى الأسواق، ففى عام ١٠٧١هـ/ ١٦٦٠م تصدى القاضى لمخالفة كاد أهالى محلة قصر الشوق فى الجمالية يقومون بها، حيث حاولوا فتح أبواب من السور الدائر على المحلات ليصلوا منها إلى حوانيتهم وهو أمر كان سيؤدى إلى سهولة وصول اللصوص إلى تلك الحوانيت[٩]. كما حكم القاضى فى العديد من الجرائم التى حدثت فى الأسواق نتيجة لاختلاف المعاملات التجارية[١٠].

عاون القاضى معاونون كان عليهم تنفيذ أوامره الإدارية تمثل هؤلاء المعاونون فى:

شهود العدول

قام شهود العدول بالشهادة على العقود بين الناس فى معاملاتهم التجارية التى استوفت شروطها الشرعية، وقد اعتمد عليهم قضاة المحاكم فى للتحقق من الأدلة وتقديم الشهادة، وإن كان لها شهود عيان[١١].

عيَّن قاضى العسكر شهود العدول، وسجَّل قرارات تعيينهم بحجة فى سجلات المحاكم الشرعية، وقد ورد ذكر تعيين العديد من شهود العدول فى المحاكم الشرعية المختلفة، ومنهم: السيد أحمد أصالة الوفائى، والشيخ عبدالفتاح ابن الشيخ مدين السعودى، وناصر الدين مصطفى ابن الشيخ الإمام أحمد خضر فى محكمة مصر القديمة[١٢]، كما عُين نور الدين على بمحكمة قوصون[١٣]، وكان يُشترط فيمن يلحق بتلك الوظيفة العدالة والأمانة والتدين والعلم بفقه اللغة وعلوم الدين، وكان يرأس هؤلاء الشهود موظف يُطلق عليه "شاهد باشى"[١٤].

أصدر قاضى العسكر أوامره إلى الشهود العدول بالمحاكم الشرعية فى القاهرة بالامتناع عن الذهاب إلى بيوت التجار للإشهاد على أصحاب الديون وأرباب المعاملات، وفرض على من يرغب فى كتابة إشهاد ما الحضور إلى المحكمة بنفسه أو وكيله مصطحبًا المشهود بحقه، ويتم الإشهاد فى مبنى المحكمة فى حضور النواب والكتاب(١٥). وذلك خوفًا من أخذ الشهود أموالاً من المدعين أو كتابة الحجج بالتزوير، ومن خالف القاضى أو ظهر عليه سوء سيرته عزله حفاظًا على مصالح الرعية(١٦)، كما اهتم القاضى بسلوك شهود المحاكم، فكان يرسل إليهم أوامره بعدم شرب الدخان وتناول الطعام فى مجالس الحكم، وعدم الجلوس على الحوانيت فى الأسواق ودخول المقاهى حتى لا يقارنوا بالأسافل والأرازل، ومن خالفه عزل من العمل بالشهادة فى المحكمة(١٧).

الكتبة:

عاون الكُتاب القضاة، فكتبوا عنهم الحجج فى سجلات المحاكم الشرعية. واستخرجوها وقت الحاجة إليها، وكان يُشترط فيمن يعمل كاتبًا أن يكون حسن السيرة، مستقيمًا أمينًا، عارفًا بعلوم الأحكام الشرعية، حسن الخط، جميل الأسلوب حتى لا تضيع حقوق الناس، وكان يرأس الكتاب موظف يُطلق عليه "كاتب باشى" وذلك للإشراف على أعمالهم(١٨).

عين قاضى العسكر الكتبة فى المحاكم الشرعية المختلفة فى القاهرة، وأمرهم بعدم كتابة أنواع العقود الخاصة بمحكمة الباب العالى ومحكمة القسمة العسكرية ومحكمة القسمة العربية، وبعدم أخذ رسوم فى الحجة أكثر من ثلاثة عشر نصف فضة(١٩). وقد أخذ فى عام ١٠١٥هـ/ ١٦٠٦م اثنا عشر نصفًا فى الحجة الواحدة(٢٠).

وقد اشتكى الأهالى إلى قاضى العسكر من تقصير الكتاب فى عملهم، وعدم تحريهم مواد المسلمين وإبقاء المواد تحت أيديهم وتعطيلها، وأكلهم أموال الناس بالباطل أصدر القاضى أوامره إلى الكتاب فى المحاكم كافة بألا تبقى الوثيقة دون تسجيل مدة تزيد عن ثلاثة أيام، ومنع كتابة الوثيقة بتاريخين

مختلفين[٢١]. كما لم يسمح القاضى للكتبة فى محاكم القاهرة بكتابة الحجج الخاصة بالمبايعات التى تزيد عن خمسمائة ريال، ليُباشرها بنفسه فى محكمة الباب العالى ولأخذ نسبته منها[٢٢]، كما أمر بعدم كتابة الإجارات الطويلة وفسخ العقود والاستبدالات إلا بعد العرض عليه فى محكمة الباب العالى[٢٣]. حرصًا على مصالح الرعية، وتلافيًا للنزاعات التى قد تنشأ عن التزوير فى العقود بين التجار.

عزل القضاة من لا يستحق مكانته فى المحكمة من الكتاب، إذ عُزل أحمد بن أحمد الكاتب فى محكمة مصر القديمة لعدم استقامته وأكله الحشيش علنًا فى مجلس المحكمة وسبه للنائب الحنفى وتزويره لتوقيعه، وغير ذلك من الأعمال غير المشروعة[٢٤].

المحضرون:

قام المحضرون بالعديد من المهام، منها إحضار من تتطلب إجراءات الدعوى حضوره إلى المحكمة لسماع أقواله، ونظموا دخول المتقاضين إلى مبنى المحكمة، وتولوا إطلاق سراح من عفى عنه، وكان اختيارهم يتم من بين الجند المتقاعدين[٢٥]، ومثلهم مثل باقى الوظائف القضائية كان يرأسهم كبير المحضرين ليشرف على أعمالهم، ويعاقب من يخالف القواعد منهم، وأطلق عليه "محضرباشى"[٢٦].

حصل المحضر نسبة من الرسوم المدفوعة للمحكمة من قبل المدعين، ففى بداية الحكم العثمانى حدد قاضى العسكر تلك الرسوم التى يأخذها المحضر على كل مبايعة تتم بمائة عثمانى للمحضر فيها عثمانيان[٢٧]. ورغم ذلك فقد غالى المحضرون فى أخذ النقود من المدعين والمفرج عنهم، كما كانوا يأخذون رسومًا من المتهمين الذين يناط بهم إحضارهم إلى المحكمة بتحريض من المحضر باشى وهى رسوم تشبه بحق الطريق[٢٨].

المحتسب وأعوانه

أخذت السلطة العثمانية فى القاهرة نظام الحسبة عن السلطة المملوكية، وفى الأعوام الأولى من الحكم العثمانى كان المحتسب يعُين من رجال القضاء، كما كان من قبل ذلك، ولكن مع تدهور الحكم العثمانى فى القاهرة ودخول الأوجاقات العسكرية ميدان الإدارة والتجارة أصبح التزام الحسبة يقع فى دائرة الأوجاقات من بعد عام ٩٨٩هـ/ ١٥٨١م، وقد ازدادت وطأة الأوجاقات وسيطرتهم على أمانة الاحتساب فى القاهرة فى القرن الثامن عشر الميلادى[٢٩].

لقب المحتسب العثمانى فى القاهرة بعدة ألقاب منها (المتحدث على الحسبة الشريفة)، (المتكلم على الحسبة)، (المتكلم على ديوان الاحتساب)، (حاكم ديوان الاحتساب)، (حاكم الحسبة الشريفة السلطانية)، كما أطلق عليه (أمين الاحتساب)، (أمين الحسبة)، (ناظر الحسبة الشريفة)[٣٠].

أُدير نظام الاحتساب فى القاهرة أثناء العصر العثمانى من خلال نظام الالتزام[٣١]. وكان التزام الحسبة يُعرض عن طريق المزادات، حيث يقوم دلال مزادات الالتزام بالدلالة على المزاد عند الأوجاقات وكبار رجال القاهرة، ويعقد المزاد فى جلسة يعقدها الديوان العالى، ومن يرسو عليه المزاد يحصل على التزام الحسبة، ويتعهد أن يسدد ما عليه من أموال[٣٢]، وقد سمح بتقسيط تلك الأموال فى مدة محددة تحددها الإدارة، وفى القرن السادس عشر الميلادى كان لا بد أن يُقدم الملتزم بنظام الاحتساب ضامنًا له أمام الإدارة، بينما تغير الحال فى القرن السابع عشر الميلادى وأصبح الملتزم بالحسبة ضامنًا لنفسه[٣٣]. ويرجع ذلك لحسن إدارة الدولة العثمانية فى بداية حكمها، بينما تغير الحال نتيجة لضعف السلاطين العثمانيين وتفشى الفساد والرشوة فى جسد الإدارة العثمانية بالقاهرة.

وصلت المبالغ التى حصلتها الإدارة العثمانية عن نظام الالتزام بالحسبة إلى عشرين ألف أشرفى شهريًا، وهو ما يساوى ٢٢٠,٠٠٠ بارة، وذلك فى عام

٩٣١هـ/ ١٥٢٤م، بينما وصلت فى عام ٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م إلى ١٢,٥٠٠ دينار فى السنة، وهو ما يساوى ٣١٢,٥٠٠ بارة، بينما وصل المبلغ المدفوع عن حسبة مصر القديمة ما بين ٦٠٠-٧٠٠ بارة شهريًا[٣٤]، كما وصل التزام الحسبة فى بولاق وجزيرة الفيلة فى عام ٩٤٣هـ / ١٥٣٦م إلى ٧٠٠ بارة[٣٥]. بينما كان على المحتسب أن يؤدى للإدارة من المال الميرى نظير التزام مقاطعة الاحتساب فى القاهرة فى عام ١٠٩٣هـ/ ١٦٨٢م نحو ٤٤٠,٦٧٦ بارة سنويًا[٣٦].

جمع المحتسب الرسوم والضرائب العينية والنقدية من التجار والباعة للسماح لهم بمزاولة نشاطهم ودخول بضائعهم إلى أسواق القاهرة، ولكثرة المبالغ التى يدفعها المحتسب للإدارة العثمانية، فقد فرض رسومًا غير قانونية على الباعة والتجار فى النصف الثانى من القرن السابع عشر الميلادى عُرفت بـ "مظالم الحسبة" أو "مال الحماية"، وفى مقابل تلك الرسوم تغاضى عن المواصفات الواجب توافرها فى المبيعات فى الأسواق[٣٧].

ونظرًا لكثرة اعداد الأسواق فى القاهرة، عرض المحتسب التزام سوق أو سوقين على الأمراء، بهدف تخفيف العبء المادى الذى يتحمله المحتسب إلى الإدارة، وتخفيف عبء مراقبة الأسواق التى تقع على عاتقه، فقد أشهد الأمير محمد أغا من طائفة مستحفظان قلعة مصر المحروسة بأن عليه القيام بمبلغ سبعة آلاف نصف فضة إلى الأمير عوض أغا من أعيان طائفة الجاويشان وأمين الاحتساب فى مصر المحروسة، وذلك فى نظير التزامه بمقاطعة القلقاس وتحديد أسعاره عن عام ١١٣٤هـ/ ١٧٢١م[٣٨].

اتخذ المحتسب معاونين يُساعدونه فى مراقبة الأسواق والإشراف على الباعة والمتسببين، وفى حل المشكلات وجمع الرسوم والضرائب، وكان من حق المحتسب أن يخصم أجور مساعديه من المال الميرى الملتزم به للخزينة العثمانية، وقد تمثل معاونو المحتسب فى أمين الحسبة والجاويش وخازندار وكاتب ومناد ووزانين[٣٩].

حدد المحتسب الضرائب المقررة على أهل السوق وجمعها، فقد حدد الأمير

درويش أغا ناظر الحسبة الشريفية العوائد المفروضة على حوانيت طائفة القصابين فى الضأن فى بولاق، بحيث يدفع عن كل رأس تذبح فى السلخانة نصفين فلوسًا نحاسًا من غير زيادة، وتدفع تلك العوائد كل شهر لباب الحسبة الشريفة[٤٠].

تصدى المحتسب لظاهرة ارتفاع الأسعار، وكان عليه عبء ضبطها، وأخذ التعهدات على التجار والمتسببين بالالتزام بالتسعيرة، ففى عام ١٠١٥هـ/ ١٦٠٦م التزمت طائفة المتسببين فى الصابون فى خط باب زويلة والغورية ببيع قنطار الصابون بتسعة دنانير شريفية وبقرش أبى مشط، كما تعهد أرباب المقاعد فى الشارع الأعظم بخط باب زويلة والغورية بأن يبيعوا رطل الصابون بأربعة أنصاف وثلث نصف فضة[٤١].

كما قام المحتسب بمساعدة التجار فى حل المشكلات التى تواجههم إذا كان باستطاعته ذلك، ففى عام ١١١٥هـ/ ١٧٠٣م لجأ الحاج عبد الله إلى الأرغمان أغا ناظر الحسبة الشريفية عندما ورد من بولاق إلى وكالة الصابون اثنان وأربعون قطعة صابون، وقد وكل الحاج عبد الله فى استلام البضاعة وبيعها واعتبار المكسب لدية أمانة، ولكنه لم يستطع الاستلام فلجأ للمحتسب لاستلام البضاعة من أجل منفعة المسلمين[٤٢].

يتضح مما سبق أن دور المحتسب اختلف عن دور القاضى فيما يختص بإصدار الأحكام، فالقاضى ينتظر إلى أن يستمع إلى الشهود لكى يصدر أحكامه، بينما يقوم المحتسب بإصدار العقوبات فور حدوث المخالفات من التجار والمتسببين أوغيرهم ممن يعملون فى السوق.

أغا الانكشارية وأعوانه

كان أغا الانكشارية رئيس الجهاز الأمنى فى الأسواق والمحافظ على نظامها الأمنى. يعاونه فى ذلك كل من الصوباشى زعيم مصر (القاهرة)[٤٣]، ومقدمى الدرك والخفراء، والصوباشى دائم الاتصال بالقاضى الشرعى ويحضر العديد

من جلساته، ويعرض عليه كل صغيرة وكبيرة، ووقع فى نطاق اختصاصه سجن للمقبوض عليهم بجانب سجن الحاكم الشرعى يودع فيه الخارجين على القانون إلى أن يعرض المتهم على القاضى وينظر فى أمره ويزج به فى سجن الشرع الشريف لتوقيع العقوبة عليه(٤٤).

لعب الصوباشى دورًا بارزًا فى تأمين الأسواق والمنشآت التجارية من السرقات وأحداث السلب والنهب وأعمال القتل والإجرام ومعاقبة الفاسدين والخارجين عن العرف والقانون، كما برز دور الصوباشى فى التدخل بين التجار والمتسببين لحل المشكلات التجارية أو الشخصية بينهم. ومساعدة المحتسب فى مهامه تجاه الأسواق ورقابتها، حيث كان بمثابة الساعد الأيمن للمحتسب، وقد راقب الصوباشى بشدة كل من تسول له نفسه غش السلع المقدمة للمستهلك فى أسواق القاهرة. ففى عام ١٠٤٨هـ/ ١٦٣٨م قبض الصوباشى على أحمد بن محمد من أهالى بولاق للاشتباه فيه لبيع اللحم دون معرفة مصدره، ودون تسجيله ضمن طائفة الجزارين(٤٥). كما أنيط بالصوباشى تأمين الأسواق من المجرمين الذين كانوا يتعدون على التجار والبائعين فى الأسواق. ففى عام ١٠٣٨هـ/ ١٦٢٨م قبض الأمير عثمان الصوباشى فى بولاق على أحمد بن موسى ومحمد بن أحمد لتعرضهما للبائعين والمارة فى الأسواق شاربى خمر، وذلك لشكوى أهل السوق منهما ومن تصرفاتهما الشنيعة فى حق المارة فى السوق(٤٦).

تصدى الصوباشى للسرقات فى الأسواق والمنشآت التجارية بكل شدة وحزم، وظهر ذلك واضحا فى القرن الحادى عشر الهجرى/ السابع عشر الميلادى. ومن السرقات التى تصدى لها الصوباشى سرقة حانوت محمد البواب الكائن فى وكالة المرحوم سليمان باشا فى بولاق(٤٧). وأخرى بقيسارية المرحوم سنان باشا(٤٨). وتصدى صوباشى مصر القديمة الأمير سليمان لحادث سرقة بالمقهى الكائنة فى سوق فم الخليج(٤٩).

اهتم الصوباشى بتأمين الأسواق من اللصوص وهجمات السلب والنهب، ففى

عام ١٠٤٩هـ/ ١٦٣٩م تصدى الصوباشى لجماعة من اللصوص هجموا على السوق المعروفة بالمرحوم الوزير الأعظم بيرام باشا وضربوا أهل السوق وأخذوا أموالهم وأمتعتهم، وكان من ضمن هؤلاء اللصوص شخص يُدعى على بن شعبان من أهالى شبرا(٥٠).

عاون أغا الانكشارية أيضًا فى أعماله أمناء الدرك، وكانوا الساعد الأيمن له فى استتباب الأمن وضمان استقرار الأسواق، وساعدوه فى القبض على المجرمين واللصوص، وكان لكل منطقة فى القاهرة أمين درك(٥١)، وكان على من أراد العمل بهذه الوظيفة الذهاب إلى الصوباشى ليكون واسطة بينه وبين القاضى الشرعى لتعيينه، فإن رأى فيه القاضى أهلية ذلك المتقدم اختاره مع تحديد حدود دركه. ففى عام ١٠٠١هـ/ ١٥٩٢م حضر الأمير حسين الصوباشى ومعه المقدم سرحان بن عيسى بن حسين والمقدم خليل بن حسين بن بدر، وكلاهما من ناحية الوراق بالجيزة والمقدم سليم بن سلام بن عبد الله ورغبوا فى أن يكونوا أصحاب درك مصر القديمة وسوق دار النحاس وفم الخليج، وتعهدوا بإغاثة الملهوف وإطفاء الحريق، وتكفية الدرك برجال بأسلحتهم يحفظون الدرك والرعايا، وتعهدوا بتعويض الرعايا بما يسرق فى دركهم أثناء توليهم(٥٢).

وتذكر الوثائق وجود مقدمى درك فى القاهرة ليسوا من أهلها، فقد تولى خضر بن حامد بن سلامة من أسيوط أمانة درك سوق النحاس عام ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م وقبل منه ذلك الصوباشى الأمير حسين بن الأميرأحمد أبى الشوارب محمد شوفان(٥٣).

كان يتعهد مقدم الدرك عند تعيينه- أحيانًا- بدفع غرامة محددة إذا تغيب عن الدرك أو قصَّر فى أمانته حراسته، ففى عام ١٠٢٠هـ/ ١٦١١م أشهد أحمد بن صالح بن أحمد مقدم درك شونة الغلال بمصر القديمة على نفسه أنه متى تغيب عن الدرك المذكور وتركه كان عليه القيام بدفع خمسين دينارا من ماله للزينى محرم صوباشى مصر القديمة، وضمنته فى ذلك السيدة عامرالفيومى، وهذا لا يعنى سوى أن مقدمى الدرك أيضًا كانوا لا يقبلون فى وظائفهم دون

كفلاء، وأن المرأة كما كفلت الدلالين والسماسرة والقبانيين فى العصر العثمانى كفلت كذلك مقدمى الدرك[٥٤].

شاه بندر التجار

شاه بندر هى كلمة فارسية تعنى رئيس التجار أو كبيرهم أو ملكهم، وتتكون من مقطعين: شاه بمعنى: ملك، وبندر بمعنى: بلد كبير، ورغم أن اللقب كان معروفًا فى الحقب التاريخية السابقة على العصر العثمانى بلقب رئيس التجار أو كبير التجار[٥٥]، فإن أهميته الاجتماعية فى مصر لم تظهر قبل القرن السادس عشر الميلادى[٥٦]، وقيل: قبل القرن السابع عشر الميلادى[٥٧].

سعى التجار إلى الحصول على هذا اللقب بشتى الوسائل، فأقاموا علاقات مع أصحاب النفوذ السياسي فى الدولة، ودفع بعضهم مبالغ مالية للأوجاقات العسكرية أو للحصول على رضا التجار؛ لذا كان يرأس هيئة التجار عادة أغناهم. ومن أهم من تولى منصب شاه بندر تجار القاهرة العثمانية إسماعيل أبو طاقية[٥٨]، وجمال الدين الذهبى[٥٩]، الشريف محمد أبو العباس بن الشريف محمد[٦٠]، والسيد الشريف محمد ابن المرحوم السيد الشريف أبى القاسم[٦١]، والسيد محمد ابن المرحوم السيد أبى العليم المغربى[٦٢].

فصل شاه بندر التجار فى المنازعات بين التجار أمام المحاكم الشرعية، ففى عام ١٠٥٥هـ/ ١٦٤٥م استدعى القاضى شاه بندر التجار ليستشهد بمعرفته بسعر رطل السكر، حيث اختلف تجار السكر مع المحتسب حول سعره، إذ أكد التجار أن سعره مائة وأربعة وأربعون درهما، فى حين أراد المحتسب أن يكون الرطل بمائة وخمسين درهما. وقد شهد الخواجه جمال الدين الذهبى شاه بندر التجار القاهرة حينئذ بأن رطل السكر بمائة وأربعة وأربعين درهما[٦٣]. ناب شاه بندر التجار عن بعض التجار المسافرين فى استخلاص ديونهم وإدارة شئون تجارتهم لحين عودتهم، كما استخلص ديون بعض نساء التجار اللائى توفى أزواجهن[٦٤].

شيخ السوق

وجدت وظيفة شيخ السوق فى الأسواق منذ فترة سابقة عن العصر العثمانى، وكان صاحب هذه الوظيفية يعرف باسم "صاحب السوق"[٦٥]. ويعد شيخ السوق حلقة الاتصال بين أبناء طائفته وبين السلطة الحاكمة.

اختير شيخ السوق بالانتخاب، ولم تعيينه السلطة الحاكمة بنفسها، بل تأتى الموافقة على تعيينه بعد عدة إجراءات منها ما يلى[٦٦]:

- حضور التجار والدلالين والسماسرة والمتسببين إلى المحكمة الشرعية التى تتبع لها السوق ليقرالجميع بالموافقة والرضا عن اختيار الشيخ.
- اقرار أهل السوق من تجار وسماسرة ودلالين ومتسببين أمام القاضى بطاعتهم له.
- يقر شيخ السوق أمام القاضى الشرعى بموافقته بالالتحاق بتلك الوظيفة والقيام بمهامه واتباع قوانين الطائفة القديمة.
- بعد إثبات التعيين بموافقة الطرفين ورضاهما يتبع ذلك إعلان بنداء من قبل المنادى فى الأسواق بتعيين شيخ السوق[٦٧].

توافرت فى شيخ السوق – عادة – عدة صفات، أهمها: الأمانة، والصدق، والأستقامة، والأهلية، وحسن التصرف، ومعرفته بالأساليب التجارية والقوانين والأعراف السائده بين طائفة التجار التى يرأسها فى سوق ما، ففى عام ١٠٨٦هـ/ ١٦٧٥م حضر طائفة التجار فى سوق الخيشيين بخط خان الخليلى، وأقروا بالشيخ محمد العوضى الأحمدى شيخًا ومتكلمًا عن طائفتهم. وفى الوقت نفسه أقر شيخ السوق بتقيده بأجر العوائد المتعارف عليها لجانب الديوان العالى، وخدمة الحرمين الشريفين من القنب والخيش المتمثلة فى الربع على شيخ الطائفة والثلاثة أرباع الباقية على أربابها ، وألا يبيع التاجر بضائعه لرجل يكون عليه دين لتاجر آخر[٦٨].

وهناك عدة أسباب دفعت القاضى إلى تعيين شيخ السوق، منها:

● وفاة شيخ السوق، فقد عين الشيخ محمد العوضى الأحمدى على طائفة التجار فى سوق الخيشيين بعد وفاة الشيخ محمد ابن المرحوم الشيخ أحمد(٦٩).

● علم أهل السوق بجريمة ارتكبها شيخ السوق تقتضى عزله وتعيين غيره، فالشيخ زين الدين بن العزيز الشيخ نورالدين على بن الجمالى عبد الله شيخ سوق الخيش بخان الخليلى كان معتقلاً لدين عليه للخواجة فخر الدين عثمان بمبلغ أربعة آلاف نصف فضة، فعزله القاضى(٧٠).

● سفر الشيخ الموجود، فالشيخ زين الدين عبد الجواد ابن المرحوم الشيخ أبى العز بن الشمس محمد الشهير بالكبرى عين فى وظيفة المشيخة على جماعة التجار والدلالين فى سوق الفحامين(٧١) خلفًا للشيخ محفوظ ابن الشيخ شحاذة ابن النورى لسفر الأخير لمكة المكرمة وإعراضه عن ذلك(٧٢).

● كما أتاح القاضى للشيخ أن يتنازل عن منصبه لشيخ آخر بعد موافقة أهل السوق عليه، ويتم إثبات هذا التنازل فى المحكمة الشرعية بحضور أهل السوق، فقد أسقط العمدة زين الدين حقه فى مشيخة سوق أمير الجيوش(٧٣) للشيخ يوسف شيخ طائفة التجار والدلالين فى سوق أمير الجيوش بحضور أعضاء السوق من التجار(٧٤).

حصَّل شيخ السوق الضرائب المقررة على أرباب الحوانيت ووزع السلع والبضائع على التجار فى السوق(٧٥)، واختار الدلالين، وألزمهم بالقواعد المعمول بها داخل الأسواق، بحيث لايجمع أحد منهم بين الدلاله والتجارة. كما فض المنازعات بين التجار والحرفيين، ففى عام ١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م فض شيخ السوق النزاع الدائر حول وزن الغزل بين طائفة الوزانين وطائفة القزازين فى سوق الغزل الكائنة بالقرب من الشوايين(٧٦).

ووقع على عاتق شيخ السوق مراقبة التجار ومتابعة مدى التزامهم بقوانينها، ففى عام ١٠٧٢هـ/ ١٦٦١م قرر شيخ طائفة التجار فى سوق الكتبيين ألا ينتمى

أحد إلى طائفة التجار إلا إذا كان متصفًا بالتدين وله كافل معروف لدى أهل السوق، وإذا اشترى تاجر كتب تركة عن متوفى لايخفض ثمنها ولايبيعها إلا فى الجامع الأزهر، كما عليه أن يشرك معه بضعة تجار حتى لا يكون هناك احتكار لتاجر دون غيره، ومن يخالف ذلك يكون مطرودًا من الطائفة(٧٧). كما كان شيخ السوق يتوجه بنفسه لفتح الحانوت الغائب عنه صاحبه دون دفع الإيجار، وذلك بالاستعانة بشهود من المحكمة حتى يتسلموا السلع الموجودة فى الحانوت، وتحفظ فى خزانة المحكمة لحين يأتى صاحبها، ويدفع الأجرة المتأخرة عليه، ثم يتسلمها أو أن يكون عليه ديون فتوزع سلعة بحسب أسعارها على الدائنين(٧٨).

نقيب شيخ السوق

كان نقيب السوق الساعد الأيمن لشيخ السوق، واختاره شيخ السوق لينوب عنه فى أداء المهام التى تقع على كاهله، كحل المشكلات بين التجار وفض النزاعات وجمع العوائد والضرائب، وكان للنقيب حق حضور الاجتماعات فى السوق وفى المحكمة، وتوزيع السلع على التجار ومراقبة الدلالين، ومن حقه مراقبة شيخ السوق والوقوف بجانب الطائفة إذا ما أرادوا عزل الشيخ(٧٩).

كاتب السوق

تعد وظيفة كاتب السوق أصغر وظيفة إدارية فى السوق، ومع ذلك فإنه قام بدورمهم فى إداره السوق، إذا اعتمد عليه المحتسب وشيخ السوق ونقيبه فى معرفة الكثير من المعلومات التى يقوم بتسيجيلها يوميًّا، فلدية قائمة بأسماء تجار السوق، وقائمة أخرى للمتسببين، بالإضافة لقائمة للسماسرة، وقائمة للدلالين، وقائمة للقبانيين، وهكذا، كما سجَّل أسماء الكفلاء الضامنين للسماسرة والدلالين فى السوق حتى يستعين بهم شيخ السوق إذا ما حدثت سرقة أو أى شىء آخر(٨٠).

سجَّل الكاتب كذلك الرسوم والضرائب المفروضة على كل تاجر ومتسبب ودلال وسمسار وقبانى فى السوق، بالإضافة إلى تدوينه الأوامر التى تنتج عن

الجلسات التى كان يعقدها شيخ السوق. بل دوَّن طرق المعاملات بين التجار فى عقد الصفقات التجارية. وكان كاتب السوق يحتفظ بما يقوم بتسجيله يوميًّا فى دفاتره حتى يكون حجة على أى من العاملين فى السوق إذا احتاج إليها القاضى أو المحتسب أو شيخ السوق أو نقيبه.

ويتضح مما سبق أهمية الوظائف الرئيسة فى أسواق القاهرة، نظرًا لما يقع عليها من عبء مراقبة العاملين بالأسواق والمنشآت التجارية، ووضوح العملية التكاملية بين تلك الوظائف، فإذا حصلت الضرائب يحددها القاضى، ليفرضها المحتسب، ويجمعها شيخ السوق، ويردع الصوباشى من يتخلف عن دفعها. وسجل الكاتب من قام بدفعها أو هرب منها.

ثانيًا : الوظائف المعاونة:

الدلال

يقوم الدلال بالتوسط بين البائع والمشترى، حيث يأخذ السلعة من التاجر بعد أن يضمنه كافل، ثم يعرضها للبيع فإن وجد راغبًا فى شرائها أحضره إلى البائع لكى يتفقا على ثمنها وتنعقد الصفقة فيحصل الدلال على نظير دلالته من البائع فقط، وقد تصل عمولة الدلال لقاء دلالته ١٪ من قيمة البضائع المباعة، وقد تزيد إلى ٢,٥٪ فى بعض الأسواق كسوق خان الخليلى[٨١]. وكما كان هناك دلالون من الرجال، كان هناك أيضًا دلالات من النساء يقمن ببيع الأقمشة والسلع إلى النساء فى بيوتهن لعدم قدرتهن على الذهاب إلى الأسواق لشراء أغراضهن[٨٢]. وقد كثر أعداد الدلالين فى أسواق القاهرة، ففى سوق خان الخليلى كان عددهم ستمائة دلال، بينما وصل دلالو سوق الخيل إلى ستين رجلا[٨٣]. فى الوقت الذى لم يزد عدد الدلالين فى سوق الرقيق على اثنى عشر رجلاً، وقد اشترط فى هذه الوظيفة ألا يدخلها إلا من كان والده دلالاً[٨٤].

أشرف شيخ السوق على طائفة الدلالين فى بعض الأحيان، وهناك من جمع بين مشيخة طائفة أخرى إلى جوار مشيخة طائفة الدلالين، ففى سوق

الأمشاطين كان الشيخ شمس الدين محمد ابن المرحوم الشيخ سعد الدين مسئولاً عن مشيخة طائفة الغزولين وجماعة الدلالين فى السوق(٨٥).

التزم شيخ الطائفة بتقديم أسماء الدلالين المنتمين لطائفته إلى المحكمة الشرعية لتسجل بحجة شرعية، لأن ذلك يمنع دخول غير المنتمين للطائفة إليها، ويقلل من الإضرار بأموال الناس وحقوق التجار(٨٦).

ضَمن الدلال كافلٌ عند شيخ السوق حتى يطمئن التجار للمعاملة معه، وإن هرب الدلال بالسلعة التى يأخذها من التاجر اضطر الكافل للبحث عنه بنفسه أو دفع ثمن السلعة للتاجر(٨٧). وفى بعض الحالات عندما يتأكد الكافل من عدم مصداقية الدلال مع التجار، يذهب به للمحكمة الشرعية ليبرأ من عهدته(٨٨).

اختلف التجار بسبب سرقة دلال لسلعة وبيعها فى السوق لتاجر آخر(٨٩). فألزم القاضى الشرعى الدلالين ألا يتسلموا سلعة للدلالة عليها من عبد، ولا أمة، ولا من غلام، ولا من مملوك، ولا ممن هو غير بائع، وألا يُسلم التجار سلعهم لدلال إلا بكافل وأن يُسجل أسماء التاجر والدلال والكافل لدى كاتب السوق(٩٠).

تعدت بعض طوائف الدلالين تخصصاتها، وقد ادعى الشيخ شهاب الدين نقيب شيخ الدلالين على الكتب بمصر المحروسة على طائفة الدلالين فى سوق السلاح وخان الخليلى لخروجهم عن تخصصهم وعملهم فى الدلالة على الكتب العلمية الشريفة الخاصة بطائفة الدلالين فى الكتب، مما عاد على دلالى الكتب بالضرر والمزاحمة فى أرزاقهم(٩١). وكان يشترط فى دلال الكتب ألا يبيع كتب الدين لمن يعلم أنه يضيعها وألا يبيع كتبًا لأهل الهوى والمنجمين(٩٢).

قسم شيخ الدلالين العوائد المطلوبة على أعضاء طائفته، وسجل ذلك عند كاتب السوق، ثم قام بجمع تلك العوائد، وقد دفع شيخ الدلالين فى الحمير فى سوق الرميلة اثنى عشر ألف نصف فضة عوائد لملتزم مقاطعة سوق الرميلة(٩٣)، وفى بعض الأحيان أُعفى بعض طوائف الدلالين من العوائد بحجج شرعية

مستخرجة من المحكمة الشرعية التابع لها السوق، فدلالو البطيخ أعفوا من دفع العوائد للمحتسب .

السمسار

لم تشع السمسرة فى أسواق القاهرة، ولم تذكر بكثرة فى وثائق المحاكم الشرعية، واشهر السماسرة كانوا سماسرة البن. ولكى يمارس السمسار عمله كان عليه تسجيل كل المعلومات بدقة عن الصفقات فى دفتره من حيث نوع البضاعة وثمنها واسم البائع والمشترى وكيفية أداء الثمن. وإعطاء البائع والمشترى صورة من العقد من واقع دفتره، وقد سمى هذا العقد إما بالإيصال أوالتذكرة[٩٤].

التف السماسرة حول شيخ يرأس طائفتهم ليتكلم عنهم فى أمورهم، واختاروه بأنفسهم، فسماسرة سوق الفحامين اجتمعوا فى محكمة الباب العالى لاختيار الخواجة شمس الدين محمد ابن الخواجة نور الدين ليكون شيخًا عليهم[٩٥]. كما كان من حق السماسرة اختيار شيخين ليتكلما عنهم، فقد اختار أعضاء طائفة سماسرة الكتان شيخين عليهم هما علي ابن المرحوم الشريف يحيى المقدسى، والحاج محمد بن موسى، وقد اشترط عليهم السماسرة التسوية بينهم وبين الدلالين فى الكتان فى الأوزان والأعراف[٩٦].

وألزمت طائفة السماسرة فى أسواق القاهرة أنفسهم بما يشبه قواعد المهنة، ومن ضمنها ألا يدخل سمسار على غيره فى حاصله أثناء عملية البيع أوالشراء حتى لا يأخذ أحدهم الصفقة من غيره، وألا يزيد سمسار فى سمات بضاعته، وألا يتخذ السمسار حانوتا له وإنما يتخذ حاصلا لتخزين السلع التى يتسلمها من التجار، وإذا استغرق سمسار فى بيع سلعة شهرًا كاملاً ولم ينجح فى بيعها، فمن حق التاجر سحبها من تحت يده وتسليمها لسمسار آخر[٩٧].

القبان

القبانى نسبة إلى القبان[٩٨]، وهو أحد الموازين التى عُرفت بالدقة البالغة فى تقدير الوزن[٩٩]. ونظرًا لأهمية دور القبانى واعتباره طرفًا محايدًا بين البائع والمشترى، فإنه لم تخل سوق أو وكالة أو خان أو قيسارية من قبانّى أو أكثر.

اشترط فيمن يعمل فى وظيفة القبانى أن يكون أهلا للثقة، مشهورًا بالأمانة، عارفًا بأصول حرفته، ملمًا بقواعد القراءة والحساب، مطبقًا لأحكام النصوص القرآنية التى تحث على تحرى العدل ومنها قوله تعالى "وياقوم أوفوا المكيال والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا فى الأرض مفسدين"[١٠٠]، ورغم ذلك فقد اختلفت آراء المعاصرين آنذاك حول الثقة فى القبانية، فقد تكلم دومانيه عن فكرالقبانية واحتيالهم، فى حين أثنى شابرول Chabrd على نزاهتهم وقال: "ليس هناك من يناظر رجال هذه المهنة المهلكين فى أعمال جسيمة يكلفون بأدائها"[١٠١].

واختلفت أنشطة القبانية وأعمالهم حسب المكان الذى يعملون فيه، فهناك:

- قبانية عملوا فى ثغر بولاق لوزن البضائع الواردة إلى الثغر، وتحرير حجة بوزنها يقرر المباشرون على أساسها الرسوم الجمركية المفروضة على البضاعة، وقد تقاضى هؤلاء القبانية عوائدهم من ملتزم ثغر بولاق أو جمرك بولاق[١٠٢].
- قبانية التزموا بالعمل فى سوق معينة ووزن السلعة المتخصصة فيها هذه السوق ولهم حوانيت أو مقاعد يلجأ إليها التجار ليزنوا بضائعهم[١٠٣].
- قبانية التزموا بوزن أنواع السلع المختلفة من خضار ولحوم وغير ذلك فى السوق، وهؤلاء عينهم القاضى، واكتسبوا عوائدهم من التجار الذين يزنون لهم[١٠٤].
- قبانية جلسوا على مقعد فى مقدمة السوق، ووزن هؤلاء أى سلعة معينة حتى إن جاءت لهم من سوق أخرى.

من أدوات القبانى "القبان (الميزان)، والرمانة، والعقرب، والشعرية، والسلاسل، والشاليش الخشب (عمود الوزن)"، وقد أتاح القانون أن يمتلك قبانيان العدة ويستخدماها معًا فى الوزن كل فى مقعده[١٠٥]. وقد يشترى القبانى الحانوت بعدته، فقد اشترى الشيخ خليفة ابن المرحوم الشيخ نور الدين القبانى من الشيخ عبد الوهاب القبانى حانوته بعدته، وكان ثمن العدة ألفًا ومائتين ونصفين فضه، وكانت العدة مكونة من قبان حديد أربعمائة وشعرية مائتين صالحين للوزن[١٠٦]. وقد سجلت وثائق سجلات المحاكم الشرعية قبانيين اشتريا جزءًا من العدة كقبان فقط أو شعرية أو غير ذلك[١٠٧]، وقد يؤجر القبانى أدواته لقبانى آخر لمدة محددة[١٠٨]. وقد يُعين أكثر من قبانى فى مقعد واحد، وذلك لازدهار الحياة الاقتصادية وكثرة المعاملات التجارية بين التجارمما أدى لازدحام التجار على القباني لوزن السلع، وتزخر سجلات المحاكم الشرعية، فى القاهرة بالعديد من تعيينات القبانيين[١٠٩].

خضعت موازين القبانية لتفتيش المحتسب، وأغا الانكشارية، ولشيخ السوق أحيانًا، خاصة إذا اشتكى بائع أو مشتر. ونادى المنادى على القبانية من وقت لآخر لمراجعة موزاينهم وختمها من بيت الحسبة لإثبات سلامتها وجودتها[١١٠].

أعطى القبانى المشترى صكًا بمقدار السلعة الموزونة لتكون حجة لإثبات سلامة وزن بضاعته وفصلاً بين البائع والمشترى[١١١].

رأس طائفة القبانية -كغيرها من الطوائف الحرفية- شيخ يتسم بالعدل والعفة والاستقامة والتدين، وكانت وظيفته تنحصر فى المحافظة على القواعد المتعارفة بين أفراد الطائفة ومعاقبة الفاسدين من القبانية بمنعهم من مزاولة الحرفة[١١٢]. ولم يتم تعيين شيخ القبانية إلا بعد موافقة تجار السوق وشيخها ونقيبها وطائفة القبانية، وأن يقر القاضى بذلك وينادى المنادى فى السوق لإبلاغ أهله. وكان شيخ القبانية يختار له نقيبًا يقوم بوظائفه فى حالة غيابه، كما كان شيخ القبانية هو الذى يقوم بتعيين القبانية بعد اختيارهم[١١٣]. لم تنس المشيخة

شيخ القبانية عمله بالقبان حيث عمل كباقى طائفته، وفى الوقت نفسه باشر أفراد طائفته.

التُرجمان

المترجم فى اللغة من الفعل (ترجم)، ومعناه: بيَّن الكلام وأوضحه، والجمع (تراجم وتراجمة)، والتُرجمان نوعان: مُترجم من الأجانب يعرف لغة البلد التى يقيم فيها، ومُترجم من أهل البلد يعرف لغة الأجانب[١١٤].

استمر وجود الجاليات الأوروبية فى مصر بعد منح السلاطين العثمانيين العديد من الامتيازات للأجانب وضمنها المعاهدات التجارية التى عُقدت مع البندقية عام (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م)، ومع فرنسا فى عامى (٩٣٥هـ/ ١٥٢٨م) و(٩٤٢هـ/ ١٥٣٥م)، وإنجلترا عام (٩٧٩هـ/ ١٥٧١م)[١١٥]، لذلك تطلب الأمر ترجمانًا يكون واسطة بين القاضى والأجنبى[١١٦] . واشتُرط فى هذا التُرجمان أن يجيد اللغات الفرنسية واللاتينية والألمانية والتركية والعربية لكى يستطيع تأدية عمله[١١٧].

انحصر دور التراجمة فى حضور الصفقات التجارية فى المحاكم الشرعية، وقد يحضر الصفقة أكثر من مُترجم لضمان دقة الترجمة، وسلامة عملية العقد التجارى والمعاملات التجارية وعقود الإيجار[١١٨]، كما اعتمد تجار الجاليات على التراجمة فى توكيلهم لبيع السلع أو استلامها ، وكان هناك تراجمة يُمارسون وظيفتهم بين الأجانب، ليكونوا أداة وصل بينهم وبين القاهريين فى المعاملات اليومية، بالإضافة لدورهم فى الإبلاغ عن الحوادث التى قد تحدث لبعض تجار الجاليات الأوروبية.

حقق التراجمة لأنفسهم الثراء البالغ إبان الحكم العثمانى، إذ حصَّلوا عوائد من التجار الأجانب بعد إتمام الصفقات، فى الوقت الذى أعفوا فيه من الضرائب، ونتيجة لهذا الثراء اتجهوا لاستثمار أموالهم فى التجارة والإقراض وشراء المنازل السكنية والأراضى.

حاولت الدول الأجنبية تعيين تراجمة من أبنائها لضمان أمانتهم فى نقل كلام رعاياها أمام القضاة فى المحاكم الشرعية، ومع ذلك سيطر اليهود والنصارى فى مصر على وظيفه الترجمة طيلة العصر العثمانى. بل إن كل من أجاد اللغات الأجنبية استطاع العمل فى وظيفة الترجمة.

زاد عدد التراجمة فى الأسواق خلال القرن السادس عشر الميلادى، ولكنه بدأ يقل نسبيا فى القرن السابع عشر الميلادى، ثم قل بصورة واضحة فى القرن الثامن عشر الميلادى، ويرجع ذلك لاضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية فى مصر، وهو ما أثر سلبيًّا على وجود الجاليات الأجنبية ، ومن ثم على أعداد التراجمة[١١٩].

وقد ورد ذكر العديد من التراجمة بوثائق المحاكم الشرعية منهم: بدير بن يعقوب اليهودى الربان التُرجمان بالباب العالى[١٢٠]، الشهابى أحمد بن المرحوم جمال الدين التُرجمان بالباب العالى[١٢١]، الخواجا موسى سيلونى تُرجمان الإفرنج الفرنسيين[١٢٢].

الصراف

اتخذ الصرافون لأنفسهم مقاعد فى السوق أو أمام المنشأة التجارية، من أجل استبدال النقود، فتسلموا من الراغب الدنانير وبدلونها بالقروش أو أنصاف الفضة والعكس حسب رغبة المشترى. وقد حصر الرحالة التركى "أوليا جلبى" عدد الصرافين الذين كانوا يعملون فى الأسواق إلى ثلاثمائة وخمسين صرافًا يزاولون مهنتهم فى مائتى حانوت ونصفهم موظفون فى الوقت نفسه فى ديوان القاهرة لإحصاء الأموال الواردة من الملتزمين إلى كل ديوان[١٢٣]. وقد سيطر اليهود على وظيفة الصرافة فى أسواق القاهرة حتى إنهم كونوا من ورائها ثروات استغلوها فى تقديم القروض للعملاء والتجار فى مقابل فرض فائدة على المبلغ المقروض أو رهن ممتلكات للمقترض[١٢٤].

وقد عرفت الأسواق أنواعًا مختلفة من الصيارفة منها:

● الصيارفة الدوارين، وهم الذين يدورن على عملائهم حاملين معهم نقودهم ليستبدلوا لهم ما يُريدون من عملات.

● الصيارفة النقادون، وهم الذين تخصصوا فى نقد الدنانير والقروش وأنصاف الفضة وعدها واستبعاد الزائف منها لمن يطلب منهم ذلك، وخاصة فى أوقات الأزمات النقدية[١٢٥].

● الجهابذة، وهم الصيارفة الذين يمتلكون الكثير من المال ويقرضون التجار منه[١٢٦].

عُقد للصيارفة سوق فى خان الخليلى عرفت باسم سوق الصيارف[١٢٧]. كما كان لهم شيخ يرأسهم ويتكلم فى أمورهم، ويعاقب المخالفين منهم، ففى عام ١٠٤٩هـ/ ١٦٣٩م طلب شيخ الصيارفة فى ساحل الغلال فى بولاق من القاضى معاقبة منصور الصراف ومنعه من الصرف فى ساحل بولاق لما يحصل من ضرر للمسلمين فى تزوير العملات[١٢٨].

غاب أحد الصرافين عن حانوته، ولم يدفع أجرته، فوجدوا من أدواته صندوقًا من الخشب، وبشختة خشب مكسرة، وميزان للقروش، وميزان للذهب، وصحن إفرنجى صغير وخمسة فناجين، ومصفاة نحاس مخرمة، وثلاثة مناقد خشبا[١٢٩].

العتال

العتال هو الحمال بأجرة، وكان ينقل الأشياء من مكان إلى آخر على رأسه أو ظهره، أو أحد دوابه، وكان لكل سوق أو وكالة أو خان طائفة من "العتالين"، وقد وصل عدد العتالين فى القاهرة إلى ثلاثة آلاف عتال[١٣٠].

من بين العتالين، الحمارون الذين نقلوا النساء والرجال والمشايخ والتجار، ومنهم الجمالون الذين نقلوا الأمتعة والبضائع فى الطرق عبر مسافات طويلة، ومنهم الخيالون الذين نقلوا المماليك وكبار القواد.

لم يكن للعتال فى أسواق القاهرة حانوت، إذ عمل العتال بالدابة التى يمتلكها أو يؤجرها يوميًا، وكانت الحيوانات تقف جاهزة فى محطات تعرف باسم "الموقف" للتاجير، فكان للمكارية موقف مجاور لوكالة المرحوم مفرح بيك بالقرب من الجامع الأزهر(١٣١)، ووجد موقف للحمارة مقابلاً لمقام العارف بالله سيدى أبى بكر الصحابى فى بولاق القاهرة(١٣٢).

امتلك علي بك الجرجاوى أربعين ألف حمار استخدمها فى نقل الغلال بأجرة قدرها عشر بارات يوميًا للحمار الواحد(١٣٣)، وكانوا يتقاضون أجورهم حسب طول المشوار ومدته، فنقل الحمال أحمد بن حسين للحاج سعيد المغربى التاجر فى سوق طولون ثمانية أحمال من البن من بندر السويس إلى مصر المحروسة بماية وعشرين دينارًا شريفيًا(١٣٤).

اتصف شيخ العتالين- كغيره من شيوخ الطوائف الأخرى- بالأمانة والعفة والاستقامة والكفاءة وتنظيم العمل بين رجال طائفته، وكان عليه تحديد أجور العتالين بحيث لايختلف التجار معهم، فقد حدد الحاج حسن ابن المرحوم الشيخ علي الشهير بالصائغ العتال أجور العتالين فى الحرير، فجعل لكل ألف قطعة حرير قطيعة أجرة قدرها مائة وواحد وثمانون نصف فضة، ولكل ألف قطعة حرير صندل أجرة قدرها مائة وخمسون نصف فضة، ولكل ألف قطعة حرير مرادى أجرة قدرها خمسة وأربعون نصف فضة، وكل ألف قطعة كيركة أجرة قدرها أربعون نصف فضة(١٣٥). كما قدرت أجرة حمل كل فردة حناء من وكالة الحناء فى خان الخليلى إلى بولاق بتسعة أنصاف فضة، والفردة تساوى ثلاثة قناطير والقنطار يساوى خمسًا وأربعين أقية(١٣٦).

تكافل العتالون اجتماعيًا، فجميع ما تحصلوا عليه من أجرة عتل يجمعه شيخ الطائفة، ثم يوزع عليهم بالتساوى من غير تمييز أحد على أحد مساويا بين القوى والضعيف(١٣٧). كما حافظوا على طائفتهم، حيث أخذ عتالو الحرير على أنفسهم ألا يعمل أحدهم فى بيع الحرير وإلا أصبح موقوفًا عن العمل بالطائفة وفقد انتماءه لها(١٣٨).

تفقد أحوال الحمارة أو العتالين بأخطاط مصر المحروسة شيخ يجمع منهم العوائد المفروضة عليهم للمحتسب[١٣٩]. وقد اختاره العتالون بعد موافقه أهل السوق[١٤٠]. وكان للعتالين رغم تدنى مكانتهم الاجتماعية حق عزله إذا ظهر منه أفعال سيئة، أو لم يساعد الضعفاء والمساكين، أو لم يخرج صدقة القرافة على الأموات من العتالين، أورفع العوائد على أهل طائفته[١٤١].

القنديليجية

هم طائفة تقوم بإضاءة الأسواق خوفًا من السرقة أو من أخطار الحريق، ويعود استخدام القناديل لإنارة الأسواق إلى عام ٨٣٥هـ (١٤٣١ - ١٤٣٢م)، وقد استمر استخدامها إلى العصر العثمانى، وقد أكد وجودها المؤرخ "ابن أبى السرور" الذى عاش فى القرن السابع عشر الميلادى. وقد كانت القناديل تعلق على جانبى الطريق فى الأسواق، واختص بإنارة الأسواق فى القاهرة عمال الإضاءة، أو كما وصفهم الرحالة التركى "أوليا جلبى" بطائفة القنديليجية. وكانت تضم مائتى فرد يقومون بإشعال القناديل ليلاً أمام الحوانيت فى الأسواق، وخاصة فى المناسبات الدينية والاحتفالات العامة، وكان التجار هم المنتفعون من عملية إنارة الأسواق حتى لا تحدث السرقات فى الوكالات والحوانيت أو تشتعل الحرائق؛ لذا كان هؤلاء التجار يقومون بدفع نفقات تلك الإنارة لعمال الإضاءة (القنديليجية)[١٤٢].

ورغم الفائدة التى تعود على الأسواق من إنارتها فإن إنارة القناديل كان يعرض الأسواق لمخاطر الحريق، وخاصة فى المناطق التى يتم فيها بيع سلعة قابلة للاشتعال كالحطب والصناديق والأسلحة والبارود، ورغم أن إسكندر باشا (٩٦٣-٩٦٦هـ / ١٥٥٥-١٥٥٨م) أمر بنقل الأسواق التى بها سلع قابلة للاشتعال إلى شاطئ النيل لتكون وسائل الإطفاء سهلة وميسورة إذا نشبت الحرائق [١٤٣]. ولم يتم هذا، وبالفعل كانت معظم الحرائق التى نشبت فى أسواق القاهرة فى تلك الأسواق التى احتوت سلعًا قابلة للاشتعال، ففى عام١٠٨٢ هـ/ ١٦٧١م

اشتعل حريق فى سوق البارود بالقرب من باب زويلة أدى إلى سقوط عديد من الضحايا، وفى عام ١٢٠١هـ / ١٧٨٦م اشتعل حريق فى مخزن ملىء بالخشب وبالصناديق المدهونة فى سوق الصناديقيين، كما وقع حريق فى يوم ٩ صفر ١١٩٠هـ/ ٣٠ مارس١٧٧٦م فى الأزبكية فى منتصف الليل بخط الساكت[١٤٤] ونتج عنه سقوط ربع فى سوق الغورية وعديد من الضحايا[١٤٥]، وفى شهر رجب ١٢٠٠هـ/ أبريل ١٧٨٦م وقع حريقان أحداهما فى الأزبكية والآخر فى الصناديقية لم يُطفآ إلا بحضور القنديليجية[١٤٦]، وفى عام١٢٠١هـ/ ١٧٨٧م أدى انفجار لدى أحد تجار البارود إلى إشعال الحريق فى سوق البندقانيين[١٤٧] ونقل تجار خان الحمزاوى بضائعهم من الحواصل لاستمرار الحال أربعة أيام متتالية يخرجون جثث التجار حتى وصل عدد القتلى إلى مائة نفس[١٤٨]، واستغل اللصوص الحريق فسلبوا الحوانيت، فكانت الكارثة أشد والخسارة أكبر[١٤٩].

البواب

وظيفة البواب من الوظائف المهمة فى الأسواق والمنشآت التجارية، وقد وصل عدد البوابين الذين كانوا يحرسون خان الخليلى إلى ستمائة خفير[١٥٠]، وكان البواب يقوم بغلق باب السوق أو المنشأة التجارية بعد صلاة العشاء، ويفتح بعد صلاة الفجر، ويوقظ من يريد الإيقاظ وقت طلبه إذا كانت وكالة أو خانًا، كما يفتح لساكنى الوكالات بعد سماع أصواتهم. كما أنه ينبه النائمون فى الوكالات إذا شب حريق فى المنشأة التجارية، وعليه حفظ ما بالمنشأة أو السوق، بالإضافة إلى توكيل شيخ الوكالة للبواب بتحصيل أجر الإقامة بالمنشأة من المستأجرين فى حالة وجودهم أثناء غيابه[١٥١].

راقب البوابون حركة المقيمين فى الوكالات من المستأجرين، واعتبرتهم السلطة شهود عيان إذا ما حدثت سرقة. وكان البوابون أو الخفراء عادة من البرابرة المعروفين بأمانتهم وشدتهم[١٥٢].

تقاضى البوابون من شيخ الوكالة أو مستأجر المنشأة[١٥٣]، بالإضافة إلى

الدخول الأخرى التى جنوها من مشاركتهم للدلالين والسماسرة فى الاستدلال عن السلعة ومشاركتهم للصرافين فى إرسال من يريد تغيير عملات مع أخذ نسبتهم(١٥٤).

ومن الجدير بالذكر أن وظيفة البواب من الوظائف التى تتطلب وجود كافل يتعهد بإحضار المكفول إذا ما حدث بالمنشأة أو السوق شىء من الحوادث للتعيين، فقد ضمن الشيخ عامر بن الشيخ موسى بن سلامى القلعى البواب عز العرب بن يوسف بن أحمد الميرى أمام الأمير أحمد بن علي باش جاويش المستأجر لمسقفات وقف المرحوم الوزير حسن باشا ليكون بوابا لوكالة الأرز الكائنة فى بولاق(١٥٥).

خاتمة:

خلاصة القول:إن نظام إدارة الأسواق والمنشآت التجارية كان نظامًا دقيقًا لإشرافه الكامل على التجار مما يضمن مصالح الرعية فى ضبط الأسعار وعدم الاحتكار ومحاربة المخالفين والخارجين عن القانون، كما أن العوائد المتعارفة بين أهل السوق أعطت جوًا من الأمان والاطمئنان لدى المستهلك، مما أسهم فى ازدهار عمليات البيع والشراء، وقد عممت الدولة العثمانية نُظم إدارتها للأسواق فى أقاليم مصر، كما طبقت تلك النُظم فى عواصم الولايات الخاضعة لها، فنجد القضاة والمحتسب والصوباشى من أهم تلك الوظائف الرئيسة فى الأسواق، وقد أتاح ذلك للتجار الأجانب والمحليين حرية الحركة شريطة ألا يتضرر عامة الناس، وكفلت تلك الحرية لثرواتهم أن تنمو نموًا سريعًا.

تكاملت الوظائف الرئيسة مع بعضها البعض، فلم تقف الإدارة عند موظف بعينه. فإذا ما حدث نزاع ما أو جريمة بالسوق ولم يتواجد المحتسب فإن الصوباشى يتصدى لها، وإذا انشغل شاه بندر التجار بقضية ما، فإن شيخ السوق أو نقيبة يتعاملا معها لحين وجود شاه بندر التجار، فلم تقتصر السلطات عند موظف ما ويتعطل حالة السوق. كما جاءت الوظائف المعاونة لمساعدة التجار

والمتسببين فى تنشيط عمليات البيع والشراء فى أسواق القاهرة، فهى حلقة متصلة بعضها ببعض.

وقد استمرت تلك الإدارة فى عملها الإيجابى إلى نهاية القرن السابع عشر الميلادى حتى جاءت الرياح بما لا تشتهى السفن بحلول القرن الثامن عشر الميلادى وفسدت تلك الإدارة برمتها، وأصبحت الأسواق دون رقابة وفى تدهور مستمر. نتيجة لإنعدام الأمن، وانتشار الرشوة للحصول على المناصب، ومصادرة التجار، واستمرار الصراعات المملوكية، وانتشار الأمراض والأوبئة الذى أخذ العديد من كبار التجار، وتدهور النظام النقدى، وغير ذلك.

الهوامش

(١) ليلى عبد اللطيف أحمد (الدكتور): الأدارة فى مصر فى العصر العثمانى، مطبعه جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٧٨م، ص٣٥ .

(٢) مصطفى بركات (الدكتور): الألقاب والوظائف العثمانية "دراسة فى تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثمانى لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية "، دار غريب، القاهرة ، ٢٠٠٠م، ص١٣٤ .

(٣) كان المذهب الشافعى المذهب السائد فى المجتمع المصرى إبان العصر المملوكى، وعندما استولى العثمانيون على مصر نقل المذهب الفقهى الرسمى من الشافعية إلى الحنفية، مما أدى إلى تغير الأحكام فى المحاكم. انظر: ليلى عبد اللطيف: المرجع السابق، ص٤١ .

(٤) محكمة مصر القديمة: كود ٠٠٠١٥٨-١٠٠٦، س٢٠، ص٢٣٢، (د.م)، 20 جمادى الآخرة ١٠٧٨هـ/ ٧ ديسمبر ١٦٦٧م.

(٥) محكمة قناطر السباع: كود ٠٠٠٠٦٥-١٠٠٧، س٣٩، ص١، (د.م)، غرة ربيع الأول ١١٧٨هـ/ ٢٩ أغسطس ١٧٦٤م.

(٦) لم يكن القضاة فى مصر العثمانية يتقاضون رواتب محدده كموظفى الحكومة. لكنهم كانوا مخولين فى الحصول على رسوم من المتقاضين، ففى القضايا المتضمنة بيع ممتلكات كان القاضى يحصل على ٢,٥ ٪ من الثمن الإجمالى للمبيع. وقد انطبق هذا أيضا على الأرباح المتحصلة من الأملاك الموقوفة والتبرعات، وفى حالات الزواج كان القاضى يحصل على ٦٠ نصف فضة من الزوج إذا كانت العروس لم يسبق لها الزواج، أما إذا كانت غير ذلك فإنه يتقاضى ٣٠ نصف فضة. وفى حالات الإرث كان القاضى يحصل على اثنى عشر نصف فضة ونصف. فإذا لم يكن هناك وارث فاز بثلث التركة. انظر: أحمد الدمرداش: الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، تحقيق: دانيال كريسيليوس، عبد الوهاب بكر، دار الزهراء للنشر، القاهرة ١٩٩٢م، ص٦٠، هامش (١١٢).

(٧) وقد وُجد فى القاهرة ثلاثة صوباشية أحدهم كان مختصًا بحفظ الأمن وتعقب المجرمين والمخالفين للقانون بالقاهرة الفاطمية، والثانى يقوم بالوظائف نفسها فى بولاق، والثالث مختص بحفظ الأمن فى مصر القديمة، وكان زعيم القاهرة له الكلمة العليا على زعيمى بولاق ومصر القديمة. انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد: المرجع السابق ، ص٢٣٣-, ٢٣٤

(٨) محكمة مصر القديمة: كود ٠٠٠١٥٦-١٠٠٦، س١٨، ص١٤٥، م٣٩٢، ٢٦ رمضان ١٠٥٨هـ/ ١٤ أكتوبر ١٦٤٨م.

(٩) محكمة الباب العالى: كود٠٠٠٢٦٦-١٠٠١، س١٣٨، ص٧٣، م٢٤٥، ٢٨ شعبان ١٠٧١ هـ/

٢٨ أبريل ١٦٦٠م.

(١٠) نفسه: كود ٠٠٠٤١٠-١٠٠١، س١٩٩، ص٢٣٨، م٨٧٧، ١٠ رمضان ١١٢٤هـ/١١ أكتوبر ١٧١٢م.

(١١) عبد الرازق إبراهيم عيسى (الدكتور): تاريخ القضاء فى مصر العثمانية (١٥١٧-١٧٩٨م)، تاريخ المصريين، العدد (١١٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨م، ص٣٠٤.

(١٢) محكمة البرمشية : كود ، س٧١٤، ص٢٤٦ ، م٦٠١ ، ١٠٩٠هـ/١٦٧٩م.

(١٣) محكمة قوصون: كود، س٢٩٢ ، ص٢١٤، م٥١١ ،غرة ربيع الثانى ١١٣٥هـ/٩ يناير ١٧٢٣م.

(١٤) شاهد باشى: تقترن كلمة باش بأى وظيفة عندما نتحدث عن كبير الموظفين، أى إن باش تعنى : كبير أو رئيس، ومن ثم فكلمة باش شاهد تعنى كبير الشهود فى المحكمة. انظر: أحمد الدمرادش: الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، ص٢١٧، هامش رقم (٥٠١).

(١٥) محكمة الصالح: كود٠٠٠١٠٩-١٠١٠، س٢٠، ص١، (د.م)، 13 رجب ١٠٢٣هـ/١٩ أغسطس ١٦١٤م.

(١٦) محكمة قناطر السباع: كود ٠٠٠٠١٧-١٠٠٧، س١٧، ص٨٤، م١٧٥، ١١شعبان ١٠٥٥هـ/ ٢ أكتوبر ١٦٤٥م.

(١٧) نفسه : كود٠٠٠٠٢٠-١٠٠٧ ، س٢٠ ، ص٢ ، م٢ ، ١٧ جمادى الآخرة ١٠٦٦هـ/١٢ أبريل ١٦٥٥م.

(١٨) عبد الرازق إبراهيم عيسى: المرجع السابق ، ص٣١٠ .

(١٩) محكمة الصالح: كود ٠٠٠١٠٩-١٠١٠، س٢٠، ص١، (د.م)، ١٣ رجب ١٠٢٣هـ/ ١٨ يوليو ١٦٨٢م. انظر أيضًا نفسه: كود ٠٠٠١٠٩-١٠١٠، س١٤، ص٢، (د.م)، ٢١ رجب ١٠١٠هـ/ ١٥ يناير ١٦٠٢م. النصف فضة: أصغر عملة نقدية عثمانية، وذكرت فى سجلات المحاكم الشرعية بالأسمين" نصف فضة - بارة ". ويرى الدكتور عبد الرحمن فهمى أن أقدم إشارة إليها ترجع إلى سنة ١٥٨٣ م، ويثبت الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم أن أقدم إشارة تعود إلى ١٥٣٥ / ١٥٣٦ م٠ انظر: جميل عرفة منتصر: التجارة فى مصر العثمانية (٩٢٣ - ١٢١٣ هـ / ١٥١٧ -١٧٩٨ م)، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ١٩٨٦م، ص٨٤ .

(٢٠) محكمة قناطر السباع: كود ٠٠٠٠١٣-١٠٠٧، س١٣، ص٦٤٥، م٢٧٢٠، ٩ رمضان ١٠١٥هـ/ ١٠ ديسمبر١٦٠٦م.

(٢١) محكمة الباب العالى: كود ٠٠٠٥١٢-١٠٠١، س٢٤٤ ، ص١، (د.م)، ١٠ شوال ١١٦١هـ٣/ أكتوبر ١٧٤٨م.

(٢٢) محكمة قناطر السباع: كود ٠٠٠٠٦٥-١٠٠٧، س٣٩، ص١، (د.م)، غرة ربيع الأول

١١٧٨هـ/ ٢٩ أغسطس ١٧٦٤م.

(٢٣) نفسه: كود ٠٠٠٠٢٠-١٠٠٧، س٢٠، ص٢، م٢، ١١ ربيع الثانى ١٠٦٦هـ/٧ فبراير ١٦٥٦م.

(٢٤) محكمة مصر القديمة: كود ٠٠٠١٥٥-١٠٠٦، س١٧، ص٣٢١، م٦٧٣، ١٢ جمادى الأولى ١٠٥٦هـ/ ٢٦ يونيو ١٦٤٦م.

(٢٥) محمد نور فرحات (الدكتور): القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٨م، ص٨١ .

(٢٦) عبد الرازق إبراهيم عيسى: المرجع السابق ، ص٣٢١ .

(٢٧) محكمة جامع الصالح: كود٠٠٠٠٠٦-١٠٠٦، س٦، ص١، (د.م)، ١١ ربيع الأول ٩٨٦هـ/١٨ مايو ١٥٧٨م. (عثمانلى: عملة فضية سكت فى عصر السلطان عثمان الثانى (١٠٢٨-١٠٣٢هـ/١٦١٨ / ١٦٢٢م)، و العثمانلى يُساوى نصف بارة. انظر: إبراهيم سلطح: تاريخ مصر العثمانية ٩٢٣ - ١١٣٠هـ/ ١٥١٧ - ١٧١٩م من خلال تحقيق مخطوطة تحفة الأحباب عن تولى مصر من الملوك والنواب ليوسف الملوانى ، الشهير بابن الوكيل ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، الإسكندرية ١٩٨١م ، ص ٢٠٢ .

(٢٨) محكمة قوصون: كود ، س٢٩٠، ص١٥٣، م٣٩٢، غرة ذى القعدة ١١٣٦هـ/٢٢ يوليو ١٧٢٤م.

(٢٩) جميل عرفة منتصر: المرجع السابق، ص٤٧ .

(٣٠) هبة عبد الخالق عبد الله: الحسبة فى مصر العثمانية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة٢٠١٠م، ص١٠٧ .

(٣١) الالتزام: هو عقد مُبرم بين طرفين يلتزم ويتعهد فيه الملتزم بأداء ما عليه من التزامات تجاه الطرف الآخر، ومنها سداد مبلغ معين عن مدة التزام نظير أن تسمح له الإدارة العثمانية الممثلة فى الديوان العالى، بإعطاء الملتزم حق جمع الضرائب من الأسواق. انظر: عبد الحميد حامد سليمان: تاريخ الموانى المصرية فى العصر العثمانى، تاريخ المصريين العدد (٨٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥م، ص١٧٣ .

(٣٢) نيفين مصطفى حسن (الدكتور): رشيد فى العصر العثمانى (دراسة تاريخية وثائقية)، مراجعة: محمد محمود السروجى، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية ١٩٩٩م، ص١٦٩ .

(٣٣) هبة عبد الخالق عبد الله: المرجع السابق، ص٧٣ . (انظر أيضا: عبد الحميد سليمان: المرجع السابق، ص١٨١).

(٣٤) هدى جابر (الدكتور): البشر والحجر (القاهرة فى القرن السادس عشر)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١٠م، ص٩٦ .

(٣٥) هبة عبد الخالق عبد الله: المرجع السابق، ص٨٣ .

(٣٦) عراقى يوسف محمد (الدكتور): الوجود العثمانى فى مصر فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، بيت الحكمة للإعلام والنشر، القاهرة ١٩٩٦م، ص١٩٦ .

(٣٧) عراقى يوسف محمد: المرجع السابق، ص١٩٥ .

(٣٨) محكمة الباب العالى: كود ٠٠٠٤٢٠-١٠٠١، س٢٠٩، ص١٩، م٤٧، ١٧ ذى الحجة ١١٣٣هـ/ ٩ أكتوبر ١٧٢٠م.

(٣٩) هبة عبد الخالق عبد الله: المرجع السابق، ص١٣٩-, ١٤٠

(٤٠) محكمة بولاق: كود٠٠٠٢١٠-١٠٠٥، س٥٤، ص٧٣٧، م ٢٢٧٧، ٢٠ شعبان ١٠٨٦ هـ/ ٩ نوفمبر ١٦٧٥م.

(٤١) محكمة الباب العالى: كود٠٠٠١٦١-١٠٠١، س٨٥، ص١٦٨، م١٠٣٠، ١٠ ذى القعدة ١٠١٥هـ/ ٩ مارس ١٦٠٦م.

(٤٢) نفسه: كود٠٠٠٤٠١-١٠٠١، س١٩٠، ص١٠٨، م٤٧٠، ١٦ ربيع الثانى ١١١٥هـ/ ٢٩ أغسطس١٧٠٣م .

(43) Shaw،Stanford: the financial and administrative organization and development of ottoman Egypt 1517-1798،New Jersey1962،p.148.

زعيم مصر: هو ما يُعرف بالصوباشى، وهو من أهم موظفى الإدارة العثمانية فى مصر، وكانت مهمته الإشراف على القاهرة وصيانتها وحماية أهلها من عبث المفسدين واللصوص، وكان مقره بجوار باب زويلة، وكان من مهامه الإشراف على تنفيذ أحكام الإعدام فى المحكوم عليهم انظر: مصطفى بن الحاج إبراهيم تابع المرحوم حسن أغا عزبان الدمرادش: تاريخ وقائع مصر القاهرة المحروسة، تحقيق: صلاح أحمد هريدى، دار الكتب والوثائق القومية، ط٢، القاهرة ٢٠٠٢م، ص١١١، هامش رقم (١).

(٤٤) خالد حامد السيد عبد الله أبو الروس: مدينة مصر القديمة فى القرن السابع عشر الميلادى، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١م ، ص٦٠ .

(٤٥) محكمة بولاق: كود٠٠٠١١٤-١٠٠٥، س٣٩، ص٤٦٠، م١٠٨٥، ١٥ رجب ١٠٤٨هـ/٢٢ نوفمبر ١٦٣٨م.

(٤٦) نفسه: كود ٠٠٠١١٠-١٠٠٥، س٣٥، ص٢٤٥، م٩٣٦، غاية ربيع الثانى ١٠٣٨هـ/ ٢٦ ديسمبر١٦٢٨م.

(٤٧) نفسه: كود ٠٠٠٢٠٣-١٠٠٥، س٤٧، ص٦٨، م١٣٥، ٢٢ ذى الحجة ١٠٥٩هـ/ ٢١ ديسمبر١٦٤٩م.

(٤٨) نفسه : كود٠٠٠٢٠٣-١٠٠٥ ،س٤٧، ص١١٠، م٢٢٦، ٢٠ محرم ١٠٦٠هـ/٢٣يناير ١٦٥٠م.

(٤٩) محكمة مصر القديمة: كود٠٠٠١٥٥-١٠٠٦، س١٧، ص٢١٦، م٤٣٧، ٢ محرم ١٠٥٥هـ/ ٢٨فبراير١٦٤٥م.

(٥٠) محكمة بولاق: كود ٠٠٠١١٥-١٠٠٥، س٤٠ ، ص٤٦٩ ، م٩٥٧، ٣ رجب ١٠٤٩هـ / ٣٠ أكتوبر ١٦٣٩م.

((٥١) بلغ عدد الأدراك فى القاهرة إلى ٣٢ دركًا موزعة كالتالى: ١٩ فى القاهرة، و١٠ فى مصر القديمة، و٣ فى بولاق، انظر: مرفت أحمد السيد: الشرطة فى مصر فى القرن السابع عشر الميلادى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥ م، ص٣٣ .

(٥٢) محكمة مصر القديمة: كود٠٠٠١٥٢-١٠٠٦، س١٤، ص٣٩٨، م١٦٥٦، ٥ شوال ١٠٠١هـ/ ٥ يوليو ١٥٩٢م.

(٥٣) نفسه: كود ٠٠٠١٥٣-١٠٠٦، س١٥، ص٥٤، م٢٠٣، ٢١ جمادى الآخرة ١٠١٨هـ/٢١ سبتمبر ١٦٠٩م.

(٥٤) نفسه: كود٠٠٠١٥٣-١٠٠٦، س١٥، ص ٣٧٤، م١٣٥٣، ٢٣ جمادى الأولى ١٠٢٠هـ/ ٣ أغسطس ١٦١١م.

(٥٥) رفعت موسى محمد (الدكتور): الوكالات والبيوت الإسلامية فى مصر العثمانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٩٩٣م، ص ص١٠٥-١٠٦ .

(٥٦) نللى حنا (الدكتور): تجار القاهرة فى العصر العثمانى (سيرة أبو طاقية شاهبندر التجار)، ترجمة: رءوف عباس ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ١٩٩٧م، ص٤٩ .

(٥٧) رفعت موسى محمد: المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٥٨) محكمة الباب العالى: كود ٠٠٠١٦١-١٠٠١، س٨٥، ص٥٩، م٣٩٨، ٢٧ رمضان ١٠١٥هـ/ ٢٦ يناير١٦٠٧م.(اسماعيل أبو طاقية: نزح من حمص إلى القاهرة للعمل بالتجارة، وتولى منصب شاه بندر التجار فى عام ١٠٢٢هـ/١٦١٣م، وكان له دور فى ترويج السكر فى أسواق القاهرة. انظر: نللى حنا: المرجع السابق، ص ص٦٦-٧٥ .

(٥٩) جمال الدين الذهبى: تولى منصب شاه بندر التجارعام ١٠٣٥هـ/١٦٢٥م، وظل بهذا المنصب سبعة عشر عاما، وكان من أهم الآثار المعمارية التى بناها الوكالة التى تقع بخط القصاصين، ومصنعا للسكر بخط باب الزهومة. انظر: سليمان محمد حسين حسانين (الدكتور): تجار القاهرة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ المصريين العدد (٢١٨)، القاهرة ٢٠٠٣م، ص ص٨٣-٨٤ .

(٦٠) محكمة الباب العالى: كود ٠٠٠٣٦٠-١٠٠١، س١٧٨، ص١٤٨ ،م٥٠٩ ، جمادى الآخرة ١١٠١هـ/٢٠ مارس ١٦٩٠م.

(٦١) نفسه: كود ٠٠٠٢٦٦-١٠٠١، س١٣٨، ص٥٧، م١٨٨، ٥ رمضان ١٠٧١هـ/٤ مايو ١٦٦١م.

(٦٢) نفسه: كود ٠٠٠٣٢٢-١٠٠١، س١٦٣، ص٣١٩، م١١١٣، غرة شعبان ١٠٨٧هـ/٩ أكتوبر ١٦٧٦م.

(٦٣) نفسه: كود ٠٠٠٢٥٢-١٠٠١، س١٢٤، ص١٦، م٦٨، ٢٥ ربيع الثانى ١٠٥٥هـ/٢٠ مايو ١٦٤٥م.

(٦٤) سليمان محمد حسين، المرجع السابق، ص١١٤ .

(٦٥) عبد المنعم سلطان (الدكتور): الأسواق فى العصر الفاطمى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٩٧م، ص ص٥٢-٥٤.

(٦٦) محكمة الباب العالى: كود ٠٠٠٣٢١-١٠٠١، س١٦٢، ص٩٥، م٣٣٢، ١٠ رمضان ١٠٨٦هـ/ ٢٨ نوفمبر ١٦٧٥م.

(٦٧) ليلى عبد اللطيف أحمد: دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى، مكتبة الخانجى، القاهرة ١٩٨٠م، ص٦٧.

(٦٨) محكمة الباب العالى: كود٠٠٠٣٢١-١٠٠١، س١٦٢، ص٩٥، م٣٣٢، ١٠ رمضان ١٠٨٦هـ/ ٢٨ نوفمبر ١٦٧٥م .

(٦٩) نفسه الى: كود ٠٠٠٣٢١-١٠٠١، س١٦٢، ص٩٥، م٣٣٢، ١٠ رمضان ١٠٨٦هـ/٢٨ نوفمبر ١٦٧٥م .

(٧٠) نفسه: كود ٠٠٠١٢٣-١٠٠١، س ٧٤، ص٨٦، م٣٧٧، ٢٣ رمضان ١٠٠٩هـ/٢٨ مارس ١٦٠٠م.

(٧١) سوق الفحامين: يبتدىء من نهاية شارع التربيعة، بجوار جامع الغورى الصغير، وينتهى عند أول شارع المؤيد، انظر: على مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، ج٣، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٤م، ص١٧٣.

(٧٢) محكمة الباب العالى:كود ٠٠٠١١٢-١٠٠١، س٦٣، ص٣٩، م١٤٥، ١٢ شوال ١٠٠٤هـ/١٠ يونيو ١٥٩٥م.

(٧٣) سوق أمير الجيوش: يقع على يمين الداخل من باب الفتوح طالبًا بين القصرين بخط المغازلين (انظر: محكمة الباب العالى: كود ٠٠٠٤٥٩-١٠٠١، س٢٢٠، ص٩١، م١٩٤، ٨ ربيع الثانى ١١٤٥هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٧٣٢م).

(٧٤) نفسه: كود ٠٠٠٢٥٩-١٠٠١، س١٣١، ص٢٢٠، م٨٠٦، ١٧ذى الحجة ١٠٦٣هـ/٨ نوفمبر ١٦٥٢م.

(٧٥) صلاح أحمد هريدى على(الدكتور): فصول من تاريخ المدن المصرية خلال العصر العثمانى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الإسكندرية ٢٠٠٤م، ص١٠٤.

(٧٦) محكمة الباب العالى: كود٠٠٠١٥٩-١٠٠١، س٨٣، ص٣٨٩، م١٩٢٤، ١٠ شوال ١٠١٣هـ/ ١مارس ١٦٠٤م.

(٧٧) نفسه: كود ٠٠٠٢٦٦-١٠٠١، س ١٣٨، ص ٢٩٨، م ٨٧٣، ٨ ربيع الأول ١٠٧٢هـ/١ نوفمبر ١٦٦١م.

(٧٨) نفسه: كود٠٠٠٢٥١-١٠٠١، س١٢٣، ص١٥٤، م ٨٠٨، ١٤ جمادى الآخرة ١٠٥٦هـ/ ٢٨ يوليو١٦٤٦م.

(٧٩) منيرة بنت سليمان بن عبد الله المرشود: الفتوة وطوائف الحرف فى مصر العثمانية ، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، الرئاسة العامة لكليات البنات ببريدة، ٢٠٠٠م ، ص ص١٨٦-١٨٨.

(٨٠) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (الدكتور): فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى، ج٢، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة (د.ت)، ص٢٢٧.

(٨١) أندريه ريمون (الدكتور): الحرفيون والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر (الجزء الأول)، ترجمة: ناصر أحمد إبراهيم، وباتسى جمال الدين عباس ، مراجعة وإشراف : رءوف عباس، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٠م، ص٤٥٢.

(٨٢) نفسه: ص٤٥٣.

(٨٣) أوليا جلبى: سياحتنامه مصر، ترجمة : محمد على عونى، تحقيق: عبد الوهاب عزام وأحمد السعيد سليمان، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٩م، ص٤٧٦.

(٨٤) محكمة الباب العالى: كود ٠٠٠٢٥٤-١٠٠١، س١٢٦، ص٢، م٨، ١٠ ربيع الأول ١٠٥٨ هـ/ ٤ أبريل ١٦٤٨م.

(٨٥) نفسه: كود ٠٠٠٢٥٢-١٠٠١، س١٢٤، ص٣٦، م١٥١، ١٥ جمادى الأولى ١٠٥٤هـ / ٢٠ يوليو ١٦٤٤م.

(٨٦) محكمة الصالحية النجمية: كود٠٠٠١٠٩-١٠١٢، س٣٤، ص٢٣٣، م١٠٩٩، ٢٤ ذى القعدة ٩٩٧هـ/٥أكتوبر ١٥٨٨م .

(٨٧) محكمة الباب العالى: كود ٠٠٠٣٠٢-١٠٠١، س ١٤٣، ص١١٥، م٣٤٨، ٦ صفر ١٠٧٧هـ/ ٨ أغسطس ١٦٦٦م.

(٨٨) محكمة الباب العالى: كود ٠٠٠٢٥١-١٠٠١، س١٢٣، ص٤١، م٢٣٥ ، 21 صفر ١٠٥٦هـ / ٨ أبريل ١٦٤٦م.

(٨٩) نفسه: كود ٠٠٠٢٥٣-١٠٠١، س١٢٥، ص٢٦٨، م٨٥٢، ٢٨ شوال ١٠٥٧هـ/٢٦ نوفمبر ١٦٤٧م.

(٩٠) هدى جابر: المرجع السابق، ص١٣٧.

(٩١) محكمة الباب العالى: كود ٠٠٠٣٢٢-١٠٠١، س١٦٣،ص٥١ ، م١٧٦، ١٤ صفر١٠٨٧هـ٢٨/ أبريل ١٦٧٦م.

(٩٢) تاج الدين عبد الوهاب السبكى: معيد النعم ومبيد النقم، تحقيق: محمد على النجار وآخرين، دار الكتاب العربى، القاهرة ١٩٤٨م، ص١٤٤.

(٩٣) سليمان حسين: المرجع السابق، ص١٣٢. (سوق الرميلة: يقع سوق الرميلة بالقرب من القلعة ،وكان يتخصص فى بيع الخيل والبغال والحمير والجمال، وقد جاء سوق الرميلة

تلبية لحاجات أفراد الأوجاقات القائمين بالقلعه. انظر: محكمة الباب العالى: كود ٠٠٠١٥٩-١٠٠١، س٨٣، ص٣٩٨، م١٩٨١، ١٠ شوال ١٠١٣هـ/١ مارس ١٦٠٥م.)

(٩٤) ماجد عزت: طوائف المهن التجارية بمدينة الإسكندرية، مجلة الروزنامة، العدد الخامس، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٨م، ص٢٦٥.

(٩٥) محكمة الباب العالى: كود٠٠٠١٥٩-١٠٠١، س٨٣، ص٣٣٦، م١٦٣٤، ١١ رمضان ١٠١٣هـ/ ٣١ يناير١٦٠٥م.

(٩٦) محكمة بولاق: كود ٠٠٠٢٠٨-١٠٠٥، س٥٢ ،ص٤٢٤، م٨٧٥، ٥ محرم ١٠٨١هـ/ ٢٥ مايو ١٦٧٠م.

(٩٧) محكمة الباب العالى: كود٠٠٠٢٠٨-١٠٠١، س١٠٥، ص٣٩٨، م١٤٤٤، ٣ربيع الأول ١٠٣٤هـ/ ١٤ ديسمبر ١٦٢٤م.

(٩٨) القبان:عبارة عن مسطرة مقسمة مصنوعة من الحديد، يتحرك عليها رمانة من النحاس لقياس الوزن وسلاسل أو كفة لوضع الشىء المراد وزنه وكسانين لضبط الميزان، انظر: محمد الجهينى (الدكتور): أحياء القاهرة القديمة وآثارها الإسلامية "الجودرية، المسطاح، المحمودية"، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعى، القاهرة ٢٠٠٨م ، ص٣٠.

(٩٩) رفعت موسى: المرجع السابق، ص٧٨.

(١٠٠) القرآن الكريم: سورة هود، الآية ٨٥.

(١٠١) أندريه ريمون: المرجع السابق، ص٤٥٤.

(١٠٢) نيفين مصطفى حسن: المرجع السابق، ص٧٠ .

(١٠٣) سليمان حسين: المرجع السابق، ص١٣٣.

(١٠٤) نفس المرجع والصفحة.

(١٠٥) محكمة الباب العالى: كود٠٠٠٢٥٢-١٠٠١، س١٢٤، ص١١٠، م ٥٠٨، ١٢ ربيع ثانى ١٠٥٤هـ/ ١٩ مايو ١٦٦٤م.

(١٠٦) نفسه: كود ٠٠٠٣٦١-١٠٠١، س١٧٩، ص١٣٤، م٤٢٢، ١٨ ربيع الأول ١١٠٢هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٦٩٠م.

(١٠٧) محكمة بولاق: كود ٠٠٠١٠٤-١٠٠٥، س٢٩، ص١٥٥، م٦٢٥، ١٥ ربيع الاول ١٠٢٣هـ/ ٢٥ ابريل ١٦١٤م.

(١٠٨) نفسه: كود ٠٠٠١١٠-١٠٠٥، س٣٥ ، ص٢٧١ ، م١٠١٢ ، 2 جمادى الاول ١٠٣٨هـ/ ٢٠ يناير١٦٢٩م.

(١٠٩) محكمة الباب العالى: كود ٠٠٠٢٢٤-١٠٠١، س١٢١، ص٤٢، م٢١٢ ، 20 رجب ١٠٥٣هـ/ ٥ أكتوبر ١٦٤٣م.

(١١٠) أندرية ريمون: المرجع السابق، ص٤٥٣.

(١١١) محكمة الباب العالى: كود٠٠٠١٥٩-١٠٠١، س٨٣، ص٣٠٠، م١٣٨٦، ٢٦ شعبان ١٠١٣هـ/ ١٧ يناير١٦٠٥م.

(١١٢) نفسه: كود ٠٠٠٠١٦-١٠٠١، س١٦، ص٢٤٩، م١٢٩٩، ١٤ ربيع الأول ٩٦٣ هـ/ ٢٧ يناير ١٥٥٦م.

(١١٣) نفسه: كود ٠٠٠١٢٣-١٠٠١، س٧٤، ص٩١، م ٣٩٥، ٧ شوال ١٠٠٩هـ/ ١١ أبريل ١٦٠١م. انظر أيضًا نفسه: كود ٠٠٠٢٠٣-١٠٠١، س ١٠٠، ص٩٢، م٦٥٨، ١٩ رجب ١٠٢٦هـ/ ٢٣ يوليو ١٦١٧م.

(١١٤) رفعت موسى: المرجع السابق، ص٧٥ .

(١١٥) عبد العزيز محمد الشناوى (الدكتور): الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٠م، ص٧٠٠-٧١٩. انظر أيضاً: عماد عبد الروف محمد الرطيل: الوكالات العثمانية الباقية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٩٣م، ص٣٠. وللمزيد انظر:Hans:،Theunissen Utrecht،four documents pertinent to the ottoman - Venetian treaty of 1517 1992.p.79-104

(١١٦) عبد الرازق إبراهيم عيسى: المرجع السابق، ص٣٢٧.

(١١٧) نيفين مصطفى حسن: المرجع السابق، ص٢٠٧.

(١١٨) أحمد عبد العزيز على عيسى: التراجمة فى مدينة الإسكندرية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، مجلة مصر الحديثة ، العدد العاشر ، القاهرة ٢٠١١م، ص ص١٨٧-١٨٨.

(١١٩) نفسه: ص١٩٠.

(١٢٠) محكمة الباب العالى: كود ٠٠٠٢٥٤-١٠٠١، س١٢٦، ص٤١، م١٠٨، ١٩ ربيع الثانى ١٠٥٨هـ/١٣ مايو ١٦٤٨م.

(١٢١) نفسه: كود ٠٠٠٢٥٤-١٠٠١، س١٢٦، ص١٥٤، م٤٧٨، ٢ رجب ١٠٥٨هـ/٢٣ يوليو ١٦٤٨م.

(١٢٢) محكمة بابى سعادة والخرق: كود ٠٠٠٣١٠-١٠١١، س٥١، ص٩، م١٦، ٢٨ ربيع الثانى ١١٥٢هـ/ ٥ أغسطس ١٧٣٩م.

(١٢٣) أوليا جلبى: المرجع السابق، ص٤٦٧.

(١٢٤) محسن على شومان (الدكتور): اليهود فى مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر، ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ المصريين العدد (١٩٢)، القاهرة ٢٠٠٠م، ص٢٢٠.

(١٢٥) ماجد عزت: المرجع السابق، ص٢٦٧.

(١٢٦) محسن على شومان: المرجع السابق، ص٢١٩.

(١٢٧) ليلى عبد الطيف: دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى، ص٨٣.

(٢٨) محكمة بولاق: كود ٠٠٠١١٦-١٠٠٥، س ٤١، ص٥٢، م١٩٧، ١٦ذى القعدة ١٠٤٩ هـ/ ١٠ مارس ١٦٤٠م.

(١٢٩) نفسه: كود٠٠٠١١٦-١٠٠٥، س٤١، ص٣٥٢ ، م٨٣٥ ، ١٠٤٩هـ/١٦٤٠م.

(١٣٠) أوليا جلبى: المرجع السابق، ص٤٥٣ .

(١٣١) محكمة الباب العالى: كود٠٠٠٤٠١-١٠٠١، س١٩٠، ص١٨٢، م٨٢٦ ، 27 جمادى الأولى ١١١٥هـ/ ٨ أكتوبر ١٧٠٣م.

(١٣٢) محكمة الصالحية النجمية: كود٠٠٠٢١٢-١٠١٢، س٦٢، ص٦٢، م١٨٨، ٦ رجب ١٠٣٩هـ/ ٢٠ فبراير ١٦٣٠م.

(١٣٣) أوليا جلبى: المرجع السابق، ص٢٠٨ .

(١٣٤) محكمة الباب العالى: كود٠٠٠٤٠١-١٠٠١، س١٩٠، ص٥٨، م٢٦٠، ١٢ ربيع الأول ١١١٥هـ/ ٢٦ يوليو ١٧٠٣م.

(١٣٥) نفسه: كود ٠٠٠٤٢٠-١٠٠١، س٢٠٩، ص١٥٣، م٣٤٦، غرة صفر ١١٣٤هـ /٢ نوفمبر ١٧٢١م.

(١٣٦) نفسه:كود ٠٠٠٢٥٢-١٠٠١، س١٢٤، ص٦١، م٢٥٧، ٢٣ جمادى الآخرة ١٠٥٤هـ/ ٢٧ أغسطس ١٦٤٤م.

(١٣٧) نفسه: كود ٠٠٠٢٠٨-١٠٠١، س١٠٥، ص٤٣٥، م ١٥٥٩، ١٠ ربيع الثانى ١٠٣٤هـ٢٠/ يناير ١٦٢٥م.

(١٣٨) نفسه: كود٠٠٠٢٥٢-١٠٠١، س١٢٤، ص٦١، م٢٥٧، ٢٣ جمادى الآخرة ١٠٥٤هـ/ ٢٧ أغسطس ١٦٤٤م.

(١٣٩) نفسه: كود ٠٠٠٣٢٢-١٠٠١، س١٦٣، ص٢٩٤، م١٠٢٨، ٨ جمادى الآخرة ١٠٨٧هـ/ ١٨ أغسطس ١٦٧٦م.

(١٤٠) نفسه: كود ٠٠٠٢٥٢-١٠٠١، س١٢٤، ص٦١، م٢٥٧، ٢٣ جمادى الآخرة ١٠٥٤هـ/ ٢٧ أغسطس ١٦٤٤م.

(١٤١) نفسه: كود ٠٠٠٢١٩-١٠٠١، س١١٦، ص٢٥٠، م ١٣٢٧، ١٨ رجب ١٠٤٤هـ / ٧ يناير ١٦٣٥م .

(١٤٢) أوليا جلبى: المرجع السابق ، ص٤٨٤ .

(١٤٣) هدى جابر: المرجع السابق ، ص١١٣ .

(١٤٤) خط الساكت: يقع بشارع كوم الشيخ سلامة بمنطقة الأزبكية، وسميت بالساكت نسبة إلى ضريح الشيخ محمد الساكت انظر: على مبارك : المرجع السابق ، ج٣ ،ص٣١٢.

(١٤٥) عبد الرحمن بن حسن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، تحقيق: عبدالرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ج٢، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ١٩٩٨م، ص ص١-٢.

(١٤٦) عبد الرحمن بن حسن الجبرتى: المرجع السابق، ص١٥٤.

(١٤٧) سوق البندقانيين: يقع بشارع البندقانيين الذى يبتدىء من آخر شارع الوراقين وينتهى لشارع الحمزاوى انظر: على مبارك: المرجع السابق ، ج٣ ، ص١٥٦.

(١٤٨) عبد الرحمن بن حسن الجبرتى: المرجع السابق، ص ص٢١٤- ٢١٥ انظر أيضًا أندريه ريمون: المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى، ترجمة : لطيف فرج ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩١، ص١١٤.

(١٤٩) نفسه: ص٢١٥.

(١٥٠) أوليا جلبى: المرجع سابق، ص٤٧٦.

(١٥١) رفعت موسى: المرجع السابق، ص٧٥.

(١٥٢) أندرية ريمون: المرجع السابق، ص٤٣١.

(١٥٣) محكمة الباب العالى: كود٠٠٠٢١٩-١٠٠١، س ١١٦، ص١٠٨، م ٦٠٣، ١٧ جمادى الأولى ١٠٤٤هـ / ٨ نوفمبر١٦٣٤م.

(١٥٤) أندريه ريمون: المرجع السابق ، ص٤٣١ .

(١٥٥) محكمة بولاق: كود ٠٠٠١١٧-١٠٠٥، س٤٢، ص١٠٠، م٢٥٣، ١٢ محرم ١٠٥١هـ/ ٢٣ أبريل ١٦٤١م.